Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجـــلة ديالـــــــــى
للبحـــــوث الإنســـــانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (٩٧) المجلد (٣) ايلول ٢٠٢٣

العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في أنتشار ظاهرة الإرهاب في العراق

ا.د.عبدالامير عباس الحيالي ايهاب سالم محمد

جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

Addressing the phenomenon of terrorism, no matter how strong and violent it is, will not eliminate this phenomenon unless it addresses the causes that led to terrorism. If terrorism is an armed act, then there are specific goals behind this act. Otherwise, this act loses its political and social value. Every terrorist act aims to achieve certain political goals, and without working to achieve these goals, armed action becomes a regular crime. The research problem was: What are the factors affecting the spread of the phenomenon of terrorism in Iraq? The hypothesis is that economic and social factors are the factors influencing the spread of the phenomenon of terrorism. The descriptive and analytical approach was used in interpreting and analyzing this phenomenon. The research included two sections, the first section is economic factors, and the second section is social factors (socialization institutions), and among the most important results that the research reached That is, social and economic factors have a major role in the growth of the phenomenon of terrorism. On the economic level, poverty and unemployment play a major role in the growth of this phenomenon, and people's need to live pushes many of them to join these groups after being lured with money in order to join. This is offset by the state's inability to provide job opportunities for the unemployed, which makes them submit to these terrorist groups and join them in exchange for money for their families and children and a living. Through this result, the research recommended providing job opportunities for the unemployed to reduce the phenomena of poverty and unemployment and fill the livelihood shortage because of its role in the growth of the phenomenon and the delinquency of young people and their joining such outlaw terrorist groups. Reducing these two phenomena will reduce the rate of growth of terrorism in the country.

Email:: *dr.abdalamer@yahoo.com*
ehabhamadany@gmail.com

Published: 1/9/2023

Keyword العوامل الاقتصادية ، الاجتماعية ، ظاهرة الارهاب

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

أن معالجة ظاهرة الإرهاب مهما كانت قوية وعنيفة فإنها لا تقضي على هذه الظاهرة ما لم تعالج الأسباب التي أدت الى الإرهاب . فإذا كان الإرهاب عملا مسلحآ فإن وراء هذا العمل أهدافا معينة ، وإلا فقد هذا العمل قيمته السياسية والاجتماعية . فكل عمل إرهابي يرمي الى تحقيق أهداف سياسية معينة ، وبدون العمل على تحقيق هذه الأهداف ، يصبح العمل المسلح جريمة عادية ، وكانت مشكلة البحث هي : ما هي العوامل المؤثرة في أنتشار ظاهرة الارهاب في العراق ؟ وتكمن الفرضية ان العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة الارهاب ، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في تفسير وتحليل هذه الظاهرة وتضمن البحث مبحثين ، المبحث الاول العوامل الاقتصادية ، والمبحث الثاني العوامل الاجتماعية (مؤسسات التنشئة الاجتماعية) ، ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث هي ، ان العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها الدور الكبير في تنامي ظاهرة الإرهاب فعلى المستوى الاقتصادي فإن الفقر والبطالة لهم دوراً كبيراً في تنامي هذهِ الظاهرة وحاجة الناس للعيش دفع الكثير منهم للانضمام الى هذه المجاميع بعد أغرائهم بالمال من أجل الانضمام . يقابلها عجز الدولة في توفير فرص عمل للعاطلين مما يجعلهم يخضعون لهذهِ المجاميع الارهابية والانضمام لهم مقابل المال من أجل أسرهم وأولادهم ولقمة العيش. من خلال هذه النتيجة اوصى البحث بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وسد النقص المعيشي لما له من دور في تنامي الظاهرة وانحراف الشباب وانضمامهم الى هكذا مجاميع ارهابية خارجة عن القانون فالحد من هاتيين الظاهرتين سيقلل من نسبة تنامي الإرهاب في البلاد .

المقدمة

يقوم العنف السياسي المسلح نتيجة للدوافع الاقتصادية . ويسمى الماركسيون هذا النوع من العنف " العنف الطبقي " وذلك عندما تمارس الطبقة الرأسمالية الغنية فرض سيطرتها على الطبقات الفقيرة ، مما يدفعها إلى استخدام العنف ضد الأقلية المستغلة ،بهدف تغير هيكلي في المجتمع .وقد ازداد دواعي اللجوء للإرهاب بشكل عام منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فقد عرف الجميع مظاهره في العالم المتقدم ، والمتخلف على السواء . فلقد شهدت الشعوب منذ أواخر الستينيات مضاعفات التغيرات العميقة التي هزته . في حين ينظر إلى حركة الشباب العالمي التي بدأت في فرنسا عام ١٩٦٨ كنقطة بدء لحركة تمرد شبابية عمت اجزاء كثيرة من العالم ، وظهرت ولادة حركات تمرد متطرفة في العالم المتقدم . وتعثر وفشل الكثير من تجارب النمو الاقتصادي في انحاء كثيرة من بلدان العالم الثالث بعد فترة من التوقعات المتفائلة أعقبت التخلص من الاستعمار التقليدي ، كما أسهم في قيام الإرهاب استبداد القوى الكبرى . وتحكمها بالاقتصاد الدولي .

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالشكل الآتي:

(هل يوجد تأثير للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في أنتشار ظاهرة الأرهاب في العراق).

فرضية البحث

تؤدي العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً في أنتشار ظاهرة الأرهاب في العراق.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي السائدة في منطقة الدراسة ، وذلك نظراً للظروف التي يعيشها البلد ، لذلك كان لابد من تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، والتعرف على اعدادها وأنواعها في منطقة الدراسة.

يهدف البحث إلى إدخال العوامل الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم وتشجيع المواطنين من أجل التصدي لها ، وذلك عن طريق تقديم توعية للمواطنين .

اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية بما تمثله من ضرورة ملحة اقتضتها التحديات الراهنة والمتمثلة بضرورة الاكتفاء الذاتي من اقتصاديا واجتماعيا والتي تمثل ركناً أساسياً من أركان تحقيق الأمن للبلد ، فضلاً عن دورها الكبير والذي ساهم بالتوسع الأفقي من خلال التصدي لظاهرة الارهاب والتي لم يكن بالإمكان التصدي لها سابقا لولا توفر الهمة والعزيمة لرجال العراق والمتمثلة بابطال جيشنا الباسل ورجال الداخلية الاشاوس وكافة الصنوف المدافعة عن وحدة ارض وشعب العراق.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتمثل الحدود المكانية الدراسة على العراق التي تبلغ مساحتها (٤٣٥٠٥٢) كم٢ (١)، والتي تقع فلكياً بين دائرتي عرض (٥ ٢٩ ٥ ٢ـ ٣٧) شمالاً ، وخطي طول هما (٤٨ ٣٨ ٥ _ ٤٥ ٤٨ ٥) شرقا ، وجغرافياً في جنوب غرب اسيا وفي شمال شرق الوطن العربي خريطة (١)* ، اما الحدود الزمانية فهي تقع ضمن المدة (٢٠٠٣ _ ٢٠١٨) مع الإشارة الى بعض الفترات التاريخية حسب مقتضيات الدراسة .

(١) جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، الاحصاءات البيئية في العراق ، قسم احصاءات البيئة.

(*) لم تشمل الدراسة اقليم كردستان سوى بعض المواقع التي اقتضته الدراسة وفي فترات زمنية معينة.

خريطة (١)الموقع الجغرافي والفلكي للعراق بالنسبة للعالم

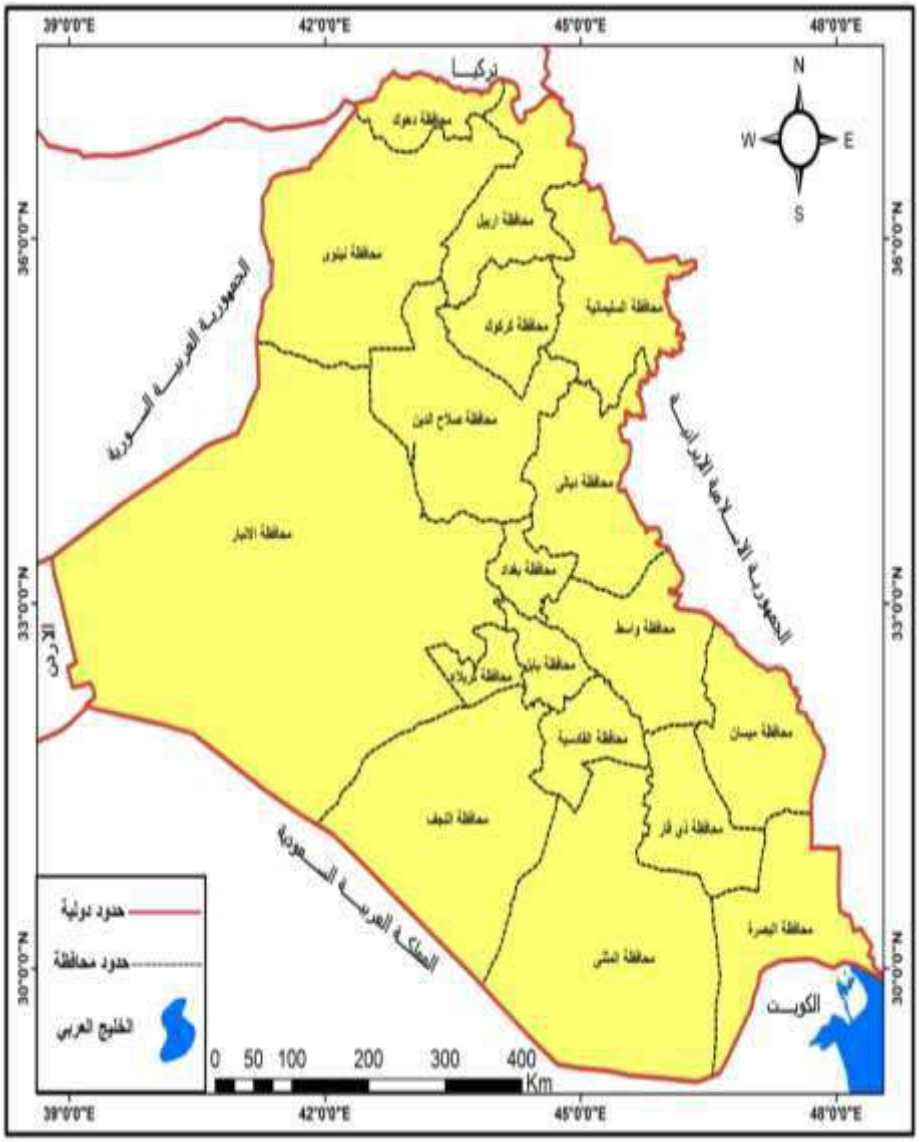

المصدر : الباحث اعتمادا على :

جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الأدارية بمقياس ١:٢٥٠٠٠٠، بغداد .

صادق صالح العاني ، الأطلس العام ، مكتبة دار المتنبي للنشر والتوزيع ، بغداد ،٢٠٠١.

المبحث الاول

العوامل الاقتصادية

للعوامل الاقتصادية دورا مهم في الحد من ظاهرة الارهاب ومن العوامل الاقتصادي ما يأتي :

١_ الفقر :

الفقر من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم، لما له من انعكاسات مريرة على حياة الناس الصحية والاجتماعية والتعليمية(١) ، وبرزت ظاهرة الفقر للعيان في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي، لأسباب تتعلق بالحروب الداخلية والخارجية مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية .(٢)

هناك عدة أسباب للفقر تختلف باختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم، ومنها، الأزمات الاقتصادية التي انتابت العالم مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، والأهم "العولمة" وانعكاساتها في تركيز الثروة والتجارة بيد الدول المتقدمة التي تمتلك زمام الأمور في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تذهب ٨٠ % من عوائده إلى هذه الدول.

حيث أدى إلى استنزاف الموارد المادية وكذلك تدميره للبنى الاقتصادية التحتية، وكذلك خلق بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والنقص في المساعدات الدولية وقلة القروض للدول النامية.

أما الاحتباس الحراري، فله آثار سلبية في التصحر والأعاصير والجفاف، مما أدى الى ضعف إنتاجية القطاع الزراعي. وهناك أسباب أخرى للفقر أغلبها مرتبط بواقع العراق ومعاناته من الحروب والسياسات التي انتهجتها الأنظمة السابقة وهي كالآتي(٣):

- انخفاض دخل الأسرة مما ينعكس في عدم قدرتها على الاستهلاك.
- كبر حجم العائلة بالقياس إلى مواردها.
- قلة توفر فرص العمل لأفراد العائلة (بطالة وبطالة مقنعة).
- ارتفاع نسبة الأمية ومستوى التخلف.
- تدني المستوى الأمني بسبب الإرهاب وقلة الخدمات.

في حين يرى آخرون أن أسباب الفقر في العالم العربي والعراق جزء منه تعود إلى عدة أسباب منها:

- التقلبات والتراجع في أسعار النفط والتي انعكست على دور الدولة في أدائها المجتمعي.
- التضخم وانخفاض القوة الشرائية بسبب السياسات النقدية المتبعة.
- تحول الأموال الى الجانب العسكري مما خلق تراجع في الجانب الاستثماري الذي له مردودات جيدة في التشغيل وتوليد الدخول للقوى العاملة.
- العولمة وانفتاح العالم التكنولوجي، مما قلل من فرص العمالة غير الماهرة.

- الزيادة في عدد السكان بما لا يتناسب مع نمو اقتصادي يواكب فرص العمل والتشغيل.
- تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم في ظل عدم القدرة على المنافسة.

أما في العراق وعلى الرغم من الثروة النفطية الهائلة إلا أن شخصا واحدا من بين كل خمسة أشخاص لا يزال يعيش تحت خط الفقر، في بلد يعاني من استشراء الفساد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. (٤)

تشير معلومات البنك الدولي إلى أن عدد سكان العراق بلغ ٣٨.٥ مليون نسمة، وأن خط الفقر محدد بـ٣.٢ دولارا في اليوم. من جانبها، تشير إحصاءات وزارة التخطيط، إلى أن نسب الفقر في المحافظات العراقية في عام ٢٠١٨ سجلت ١.٢% في السليمانية، و٣.٨% في أربيل، و٥.٨% في دهوك، و٩.١% في كركوك، و٣٤.٥% في نينوى، و١٠.٨% في النجف، و١٢% في بغداد، و١٤.٨% في بابل، و١٤.٨% في البصرة، و٢٦.١% في واسط، و٤٢.٣% في ميسان، و٤٤.١% في الديوانية، و٥٢.٥% في المثنى، و٤٠.٨% في ذي قار.(٥)(٢).

أكد المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، ان إحصاءات العمل تشير إلى المزيد من التدهور في أوضاع سوق العمل، حيث سجل معدل مشاركة الشباب بين ١٥ – ٢٤ عاماً تراجعاً ملحوظاً، وزاد معدل الفقر نحو الضعفين في المحافظات المنكوبة بالإرهاب، حيث سجلت ٢١% مقارنة بباقي المحافظات البالغة ١١%، وتتوجب الإشارة هنا إلى أن الفقر ازداد في المحافظات الجنوبية كذلك بسبب السرقات المليارية وليس الإرهاب الذي لم يمتد إلى الجنوب.(٦)

وتدل الأرقام بوضوح على تدهور الوضع الاقتصادي في المحافظات الجنوبية.(٧)

وتشير الإحصاءات (٨)، إلى أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى ٤١.٢% في المناطق المحررة (من الإرهاب) و٣٠% في المناطق الجنوبية، و٢٣% في الوسط، و١٢.٥٠% في إقليم كردستان، كما أوضحت الإحصائيات، أن ٤٨% من سكان العراق أعمارهم أقل من ١٨ عاماً، منهم ٢٣% من فئة الفقراء، وتشير معلومات إحصائية إلى أن ٥% نسبة الأطفال الفقراء في كردستان و٥٠% نسبة الأطفال الفقراء في الوسط والجنوب.

وحسب أرقام رسمية تتجاوز نسبة الفقر في بعض المدن العراقية الـ ٥٠% ووفق المسح للفقر لعام ٢٠١٨، فإن محافظة المثنى ، تعد الأولى بأعلى نسبة فقر تصل إلى ٥٢%، والتي تليها الديوانية ٤٨% وميسان ٤٥% وذي قار ٤٤%.

وبلغت نسبة الفقر في محافظة نينوى ٣٧.٧%، تليها ديالى ٢٢.٥%، واسط ١٩%، صلاح الدين ١٨%، الأنبار ١٧%، البصرة ١٦%، النجف ١٢.٥%، كربلاء ١٢%، بابل ١١%. وكانت نسبة الفقر الأقل في العاصمة بغداد ١٠%، تليها، دهوك ٨.٥%، كركوك ٧.٦ في المئة، أربيل ٦.٧%.

مؤشرات الفقر:

توجد مؤشرات لقياس الفقر، منها مؤشر تعداد الرؤوس وفجوة الفقر وشدة الفقر، بالإضافة إلى مؤشر الفقر البشري والذي يعكس هذا المؤشر تقارير دولية ان الفقر يتكون من ثلاثة أوجه هي.(٩) :

١. الحرمان من الحياة المديدة موفورة الصحة، وتقاس بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين.

٢. الحرمان من المعرفة والقراءة، ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين.

٣. الحرمان من ابسط متطلبات الحياة، ويقاس بمتوسط النسبة المئوية لكل من المحرومين من مياه الشرب النقية، والعاجزين عن الوصول للرعاية الصحية، وناقصي الوزن لصفوف الأطفال دون سن الخامسة (١٠).

ازدادت نسبة الفقر في العراق بعد جائحة كورونا بسبب تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، منذ ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠، وإغلاق الحدود لغالبية دول العالم، وتقليص الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن ثم إحداث شلل تام لكل أنشطة الاقتصاد العراقي.(١١)

البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية من بين الجهات الدولية التي يجري التنسيق معها لتنفيذ برامج في العراق لتجاوز الأزمة الحالية، كتمويل القروض والتدريب والتأهيل وإنجاز المشاريع الطارئة للمناطق التي استعادتها القوات العراقية من تنظيم داعش الارهابي. وتفرض السلطات العراقية بين الحين والآخر إجراءات حظر التجوال بسبب تفشي فيروس كورونا وارتفاع عدد الإصابات إلى أكثر من ٥١ ألفا و٥٢٤ حالة إصابة، في حين تجاوزت أعداد الوفيات حاجز ٢٠٥٠ وفاة.

إن الظروف الذاتية والموضوعية التي يمر بها الاقتصاد العراقي تحتاج إلى ترابط وثيق جدًّا بين الدولة والقطاع الخاص وأطراف العمل، من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة، مع استمرار الأولوية لدور الدولة عدة سنوات لاحقة، ولحين تحقيق تطور ملموس بالاقتصاد الوطني لتجاوز التداعيات السلبية لهذه المرحلة، ويتطلب تنشيط قطاع التجارة الخارجية والاستفادة من قدرات العراق الاقتصادية، وبالذات النفطية منها، تطبيق سياسة اقتصادية مرنة تتجاوز تأثيرات الأيديولوجيات، وتعطي الأولوية للمصلحة الوطنية عبر إقامة علاقات اقتصادية مع الدول المجاورة كافة، وبما يحقق المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأساس.

في ضوء التطبيقات العملية التي يشهدها العراق في الميدان الاقتصادي، وبخاصة منذ سنة ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٢٠، فإن ظاهرة الفقر فيه لم تعد مشكلة اقتصادية وقتية أو اجتماعية عابرة، بل تحولت إلى مأزق دائم يواجه صانع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وعندئذ لابد من التفكير مليًّا في إعادة النظر بكل المؤسسات والضوابط تحديد وتحجيم من العمل في دوائر الدولة نتيجة التدخلات الخارجية وحتى الداخلية وفق ما تقتضيه مصالحهم ، تمهيدًا لإقرار معالجات ذات جدوى اقتصادية مثمرة لإشكالية ظاهرة الفقر، سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

٢_ البطالة :

يعاني العراق بطالة مزمنة ورثها من تراكمات الماضي واستفحلت في ظل الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣، وحسب احصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن معدلات البطالة في العراق بلغت مليونا و ٢٠٠ ألف عاطل عن العمل (والرقم اكثر من ذلك) ، والكثير منهم من حملة الشهادات

الجامعية، وقد ازدادت البطالة بشكل ملحوظ في العراق بعد ٢٠٠٣، ولم تضع كل الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ المعالجات والحلول لهذه الظاهرة وسعت لمعالجة هذه الظاهرة.(١٢)

ومما زاد في نسبة البطالة في العراق الإغراق السلعي بسبب دخول كميات كثيرة من السلع والمنتجات المختلفة الرخيصة السعر والتي تنافس المنتجات المحلية حيث عملت على تجميد المصانع والمعامل واغلاقها وتسريح عمالها لعدم قدرة منتجاتها على منافسة البضاعة المستوردة الرخيصة. وتشير التقديرات الى بلوغ البطالة اكثر من ٣٥ % من فئة الشباب. وتعد من الأسباب الأخرى التي ادت الى ارتفاع نسبة البطالة في العراق هو تدفق العمالة الأجنبية بأعداد كثيرة حيث لجأ الكثير من اصحاب الأسواق والمطاعم والفنادق ومحطات الوقود الى تشغيلهم وتفضيلهم على العمال العراقيين ولعدة أسباب اهمها (١٣):-

١ _ تدني اجور العاملين الأجانب حيث ان العامل الأجنبي يعمل اكثر من العراقي ويعمل ليلا ونهارا وبدون اجازة ويعمل لساعات طويلة مقابل اجر العامل العراقي .

٢ _تفرغ العامل الأجنبي للعمل بشكل كامل دون أي التزامات مجتمعية اخرى .

٣ _عزوف العمالة العراقية عن ممارسة بعض الأعمال وقبولها من قبل العمال الأجانب .

٤ _ان العامل الأجنبي وبحكم وضعه المادي المتدني والمسافة التي قطعها من بلده الى العراق يكون اكثر حرصا على اتقان عمله وبأفضل صورة والتمسك به .

٥ _ زيادة ساعات العمل التي يعملها العامل الأجنبي مقارنة بساعات عمل العراقي الذي يتذمر كثيرا وينتابه نوع من البطر في بعض الأحيان او يقوم بإضاعة وقت العمل وبحجج مختلفة. امتلاك العمالة الأجنبية الوافدة للعراق مهارات اعلى من نظيرتها العراقية .

ان زيادة الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية وهي في الغالب من دول آسيوية كالهند وسريلانكا وبنغلاديش والنيبال والفلبين اضافة الى المصريين والسوريين واللبنانيين والسودانيين وغيرهم قد ترتب عليها جملة من الآثار الاقتصادية السلبية ، فضلا عن اثارهم الاجتماعية في نقل العادات والتقاليد من بلدانهم وتطبيقها في العراق اذ لم يلتزموا بالقوانين التي تفرضها الحكومة العراقية وهذا ما زاد من ارتفاع معدل البطالة بين الأيدي العاملة العراقية خاصة فئة الشباب. ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي ان معدلات البطالة لدى شريحة الشباب في العراق بلغ اكثر من ٤٠% وان معدل النساء خارج القوى العاملة في العراق يبلغ قرابة ٨٥% . ان تزايد اعداد العمالة الأجنبية الرخيصة في العراق سيؤدي الى منافسة المواطنين في سوق العمل المحلية بأشكال مختلفة ، واصبح البنغاليون مطلوبين بقوة في اعمال تنظيف المؤسسات الحكومية والخاصة ، بينما تفضل الشركات التجارية والمطاعم السوريين واللبنانيين اصحاب الخبرة وخاصة في المطاعم . تقدر الاحصائيات الرسمية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تسجيل اكثر من مائة الف عامل اجنبي في العراق صادرة لهم سمات دخول خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ غالبيتهم يعملون في القطاع الخاص مقابل ١٣ ألف عامل عراقي فقط ضمن الشركات التي منحت اجازة عمل. ويرى البعض ان هذا الرقم الرسمي غير دقيق فهم اكثر من ذلك وبحدود ٢٠٠ ألف شخص من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية في ظل غياب الضوابط القانونية التي تنظم دخولهم الى العراق. وبسبب تفشي البطالة بين العراقيين وخاصة بين الشباب الخريجين ، فقد شهدت العاصمة

ومراكز المدن العراقية المختلفة تظاهرات احتجاجية غاضبة مطالبة بتوفير فرص العمل للعاطلين وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد بكافة اشكاله واجراء الاصلاحات الاقتصادية الشاملة . ويلاحظ القانونيون ان كثيرا من العمال الأجانب في العراق يواجهون مشكلة عدم شرعية اقامتهم في العراق ما يجعل حركتهم خارج مكان العمل معدومة ، حيث دخل جميعهم البلاد من دون تصاريح عمل ومن خلال تأشيرات سياحية فقط وهم يعملون خارج الضوابط وليس لديهم اجازات او تصاريح عمل علما ان الاجازة تصدر من وزير العمل حصرا وبالتالي فإن كافة العمال الأجانب في العراق واصحاب العمل هم مخالفين للقانون ولا شرعية لهم . وقد سبق لمجلس الوزراء ان اصدر قرارا خاصا بتنظيم العمل للأجانب في البلاد حمل الرقم (١٣٠) يلزم اصحاب الشركات وارباب العمل بأن تكون نسبة العراقيين ٥٠% بين العاملين على الأقل من اجل توفير فرص عمل للشباب وان القرار يعطي الحق للشركات الأجنبية العاملة في العراق بأن تجلب الف عامل كحد اقصى لكن بعضها اصبحت تتحايل على القانون وتجلب اعدادا كبيرة قد تصل الى خمسة الاف عامل اجنبي وتقوم بتوزيعهم في السوق العراقي بالاتفاق مع بعض اصحاب المكاتب الخاصة.(١٤) ، وهو ما يعرض المسؤولين عن ذلك للغرامة المالية وترحيل العمالة الفائضة .ويعتبر ترحيل العمالة الأجنبية الفائضة خطوة تصب في مصلحة العامل العراقي وتساعد على خلق فرص عمل جديدة بين الالاف من العاطلين العراقيين. ومن الضروري في هذا المجال تأسيس نقابات عمالية لضمان حقوق العمال العراقيين مع وضع ضوابط لتنظيم عمل العمال الأجانب في العراق ومراقبتها والزام ارباب العمل بعدم تشغيل العمال الأجانب الا بعد استكمال اوراقهم الرسمية الخاصة بالإقامة واجازة العمل داخل العراق وكذلك ضرورة تحديد ساعات عملهم وايام العطل وضمان حقوقهم . وكذلك الزام الشركات الاستثمارية العاملة في العراق على تشغيل نصف الأيدي العاملة العراقية في مشاريعها(١).(١٥)

ان البطالة المزمنة التي يعاني منها العراق من الصعب حلها دون تدخل الدولة وبشكل مباشر وفعال عن طريق تقنين ادخال العمالة الأجنبية الى العراق ووضع حد لسياسة اغراق السوق بالمنتجات المستوردة ، وتفعيل القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة ونقل وسياحة وتعدين وغيرها من اجل امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل مع ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص ودعم القطاع الخاص للقضاء على البطالة التي ارتفعت نسبتها فمن المستحيل على القطاع العام وحده استيعاب العدد الكبير من العاطلين، وضرورة مكافحة البطالة باعتبارها من الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية واعطاء الأولوية الى البرامج الاستثمارية والى خلق الحوافز للمناطق والقطاعات التي عانت التمييز والعمل على تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة العاملين عبر الارتقاء بالنظام التعليمي ووضع برامج لإعادة التأهيل والتدريب المستمرة واشاعة استخدام التقنيات الحديثة وتشجيع البحث العلمي والابتكار وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك مع ضرورة توظيف العوائد النفطية لأغراض الاســـتثمار والتنمية.(١٦)

٣_ الفساد المالي والأداري :

يعد الفساد المالي والاداري من الظواهر العابرة للحضارات والمستمدة قوتها من الخداع والغش والسرقة والجريمة المنظمة.. وعند مراجعتنا لواقع الفساد المالي والاداري نجد ان الفساد ماثلاً في كل ما نقرأه عن تاريخ المدن او سير الشعوب، إذ يبرز حالة لازمت كل الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، فما من ثورة قامت او نظام تهاوى او حضارة اندرست إلا وكان الفساد عنصراً فاعلاً في تحقيق

ذلك، وهذه الظاهرة حالة ملازمة للحضارة البشرية منذ نشوئها. وان الواقع نجده مرتبطاً بتفاصيل الحياة اليومية للمواطن، تحت مسميات مختلفة.. فتارة يظهر من خلال الرشوة والوساطة او استغلال النفوذ او الثراء غير المشروع، وفي اخرى يندس وراء الاختلاسات وأعمال التزوير والتهريب وتبذير الاموال العامة والتجاوز على ممتلكات الغير.(١٧)

إذن.. فحين تبحث في امور الفساد بأشكاله المختلفة تجد نفسك في مواجهة شر مستطير، وآفة خطرة، ومرض يشل حركة النمو في جميع جوانب الحياة، ومساحة واسعة من التصرفات غير الشرعية ذات الآثار المدمرة التي لا يمكن ان تخطر على بال ومجال كبير من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الباهظة.. لقد حوّل سوء استخدام الوظيفة، موظفاً واجبه الاساس الاهتمام بمصالح الناس الى متسلط يبسط نفوذه في مكان عمله، وبنفس الوقت تحول المراجع من صاحب حق في المراجعة الى شخص يبحث عن الشفقة، وأضحت الوظيفة مرتعاً لموظفين يحققون مصالحهم الخاصة غير المشروعة على حساب المصالح العامة.(١٨)

أشارت تقارير دولية الى ان العالم يخسر ما لا يقل عن (٤٠٠) مليار دولار بسبب الفساد سنوياً، وان الفساد يتفشى بصورة اكبر في الدول المنتجة للنفط وينتشر في (٦٠) دولة. وكان مسؤول عن حملة الاعمار في العراق قد اعلن في وقت سابق بأن ضعف القانون والى جانبه الفساد الاداري يسهمان في تعطيل برامج الاعمار.

إن الامر الذي يشكل الخطورة الأكبر من الفساد، تلك البيئة التي تترك له العنان لكي يستشري دون ان تفعل شيئا لإيقافه او القضاء عليه، فسبل مواجهة الفساد لا تكمن في احالة المفسدين الى المحاكم بعد افتضاح امرهم وحسب، انما (ومثلما يجد الخبراء والباحثون) بالتفكير الجدي في تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي واختيار الادارات الكفوءة النزيهة وإحكام الرقابة ونشر التعليم وزيادة الوعي بين الناس وتبسيط الاجراءات الادارية ورفع مستوى الاجور وتنشيط عمل مؤسسات المجتمع المدني ومنظومة حقوق الانسان.(١٩)

لقد وجد الفساد من البنية الهشة لاسيما التي تمثلت في مرحلة التحول التي مرّ بها العراق، تربة صالحة ليمتد بالانتشار مما يجعل من الصعوبة القضاء عليه في مدة وجيزة، وانما يحتاج الى تضافر جهود جماعية كبيرة.

لقد اكدت مؤشرات وشواهد كثيرة المدى الخطير الذي بلغه العراق في ميدان الفساد الاداري، وعزز هذه المؤشرات التقرير الدولي الذي يعنى بمراقبة قضايا الفساد والرشوة في العالم الذي صدر عن (منظمة الشفافية الدولية) التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها . التقرير المذكور أشار الى ان العراق يعد البلد الاكثر فسادا اداريا بين دول العالم، إذ يجيء بالمرتبة ١٢٩ وذلك في ذيل قائمة شفافية الدول، فلا يزيد عنه فسادا الا بعض الدول الفقيرة والقليلة جدا.(٢٠)

ويرى الباحث ان للفساد الاداري تعاريف عدة.. فمن الناحية اللغوية يعني الفساد التلف والعطب او الخلل وإلحاق الضرر، بينما عرّف البعض الفساد الاداري بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية ومحاباة الاعتبارات الخاصة، وهو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع ذاتية بشكل مناف للأنظمة الرسمية.

ان من اسباب الرئيسة للفساد الاداري فيما يخص العراق يمكن حصرها في تدهور المستوى المعيشي للعاملين او الموظفين جراء انخفاض دخولهم الحقيقية والقدرة الشرائية لديهم، وهذا يعني ان الدخول التي يحصلون عليها لا تلبي الحاجات الاساسية للعائلة العراقية، ففي الوقت الذي كان فيه الدينار العراقي في عقدي السبعينيات والثمانينيات يعادل ٣.٠٣٣ دولار، صار سعر صرف الدولار الواحد في عقد التسعينيات ما بين (٢٥٠٠-٣٠٠٠) دينار عراقي ثم انخفض الى ١٤٤٦ ديناراً بعد العام ٢٠٠٣.

ان الفساد الاداري بصورته الحالية يمكن ان يقوض كل جهود اعادة اعمار العراق والاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق ويفوت الفرصة على كل المحاولات التي تبذل اليوم من اجل معالجة ازمته.

المبحث الثاني

العوامل الاجتماعية (مؤسسات التنشئة الاجتماعية)

تمثل المؤسسات الاجتماعية أهم المؤسسات القادرة على احتواء الإرهاب ومكافحته من خلال تثقيف المجتمع لنبذ واحتواء ظاهرة الإرهاب. وهكذا ، فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية العراقية في حوالي عام ٢٠٠٣ تمثلت في المنازل والمدارس والجامعات ودور العبادة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية .وتعد أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الأعمال الإرهابية في العراق ، حيث ينحرف بعضها عن الإطار الموضوعي الصحيح لتلعب دورها كنظام اجتماعي وتعليمي لرفع الوعي الاجتماعي وتقوية الروابط بين الناس في نفس البلد . من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر على الإرهاب ما يلي(٢١):

١_ الأسرة والعشيرة :

الأسرة هي أهم مكان في حياة الفرد ، حيث تتبلور شخصية الفرد وترسيخ القيم والأخلاق والنظام والالتزامات. ما يتعلمه الأطفال في عائلة من القيم والأخلاق والسلوكيات والأفكار ، ومدى سرعة انتقالهم إلى المجتمع ، وكذلك المدرسة. تشكل المرحلة الثانية من بناء الشخصية ، لذا فإن الأسرة هي أحد العوامل التي تساعد على حماية الفرد من التطرف والإرهاب والانحراف ، ولأن المجتمع العراقي قد مر بالعديد من الحروب ، على مدى آلاف السنين أصبح العراقيون ضحايا ، مما أدى إلى تعطيل نظام الاسرة العراقية. هناك الآلاف من الأسر التي ترأسها نساء ، وهذا بدوره يؤدي إلى أفراد يفتقرون إلى نظام أسري كامل. من ناحية أخرى ، نسبة الأمية لدى الأسرة مرتفعة(٢)(٢٢) ، وهذا يؤدي إلى عدم الاهتمام بتعليم الأطفال في الأسرة وكذلك نقص الوعي في الأسرة لتربية الأطفال بشكل صحيح وفقًا للتغيرات الاجتماعية والعوامل الاجتماعية الأخرى التي يمثلها انتقال الثقافة. تؤدي الأسر الصغيرة إلى زيادة الطلب من خلال تقسيم الأسر الكبيرة إلى مجموعة من الأسر. حياة أخرى لكل أسرة ، مما أدى إلى الضغط على رب الأسرة لتوفيرها لهم في بلد يعاني من الانهيار التام بسبب الفساد وأسباب أخرى ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر .والبطالة، وأنخفاض في مستوى الدخل لغير الموظفين ، حيث يلاحظ ان ٥٦% من الإرهابيين هم من المتزوجون وبعدد وصل الى (١٦٨) إرهابي من مجموع (٣٠٠) ، وأن هؤلاء الأرهابيون المتزوجون والمطلقون يكونون ارباب أسر ولديهم اولاد وأن ٨٨% منهم لديه اولاد من مجموع (١٨٣) إرهابي متزوج ومطلق تشكل نسبة ٧٢% منهم من هو أب ل(١_٢) اولاد، وهذا أن

دل على شيء فهو يدل على تحمل الشباب المسؤولية لإدارة المنزل وتلبية المتطلبات اللازمة من مسكن ومأكل وملبس وغيرها من الأحتياجات الأساسية التي تدفع الشباب الذي لايمتلك عمل ولا أمكانية مادية الى الأنجرار مع هذه المجاميع الإرهابية كونهم شباب مبتدئين غير واعين هذا من جانب ، وتلبية طلباتهم بسهولة ويسر دون عناء من جانب أخر ، لذا يصبح من السهولة انجرارهم الى الجماعات المتطرفة ويصبحوا احد ضحايا التنظيمات الأرهابية. (٢٣)

اما على مستوى العشيرة . يتميز المجتمع العراقي بتعدد العشائر الذين يمثلون أطياف الشعب العراقي من عرب وأكراد وتركمان وديانات متعددة فمنهم المسلمون والمسيحيون وغيرهم وعرفت العلاقة بين العشائر سواء بالجنوب أو في الوسط او الشمال بمواقفها الطيبة مع بعضها البعض ، فقد لعبت العشائر العراقية ومنذ بداية القرن السابع عشر الميلادي تقريباً الدور الرئيس والحيوي في تاريخ العراق الحديث ، إذ أنها وبسبب غياب الدولة العراقية مثلت العراقيين المعروفين وعبر تارخيهم الطويل ، وللعشائر العراقية في الماضي دور مشهود ومعروف في المجتمع ويحسب لها حسابات كثيرة وهذا الدور قائم حتى الأن. (٢٤)

٢_ وسائل الإعلام :

تعد وسائل الإعلام من أقوى أدوات الاتصال العصرية التي تعين الجمهور المتلقي على معايشة العصر والتفاعل معه، كما أصبح لها دور في مهم شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلامياً، وبصفة خاصة تجاه القضايا المعنية بالأمن الوطني، بالإضافة إلى ما يحصل على المسرح العالمي . ومن هذه الزاوية يعتبر القرن الحادي والعشرون عصر الإعلام والدعاية الدولية بكل مكوناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ثورة الاتصال والمعلومات، تلك الثورة التي لن تتوقف مع استمرار عملية الابتكار والتغيير والتي أدت إلى إحداث تطور في مستوى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وجعلت السماء مفتوحة تسبح فيها الأقمار الصناعية لتمتد رسالة الإعلام إلى أرجاء المعمورة، وليصبح العالم قرية الكترونية صغيرة، والواقع أن الإعلام والدعاية الدولية في العصر الحديث إصبحت جزءآ من حياة الناس (٢٥).

ومن هذا الزاوية فأن وسائل الإعلام العربية والعالمية قد ركزت في بداية العام ٢٠١١ على ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على المنطقة العربية والعالم، من حيث ماهيتها التي بدأت منذ عام ٢٠١٢ بالتطور والشمول. وأن المستقرئ لظاهرة الإرهاب يجد أنها تحظى باهتمام الشعوب والحكومات في شتى أنحاء العالم لما لها من آثار خطيرة على أمن الدول واستقرارها، بعد أن اتضح أننا أمام ظاهرة اجرامية منظمة تهدف إلى خلق جو عام من الخوف والرعب والتهديد باستخدام العنف ضد الأفراد والممتلكات؛ ما يعني أن هذه الظاهرة الخطيرة تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات والتأثير في أوضاعها السياسية وضرب اقتصادياتها الوطنية عن طريق قتل الأبرياء وخلق حالة من الفوضى العامة، بهدف تضخيم الأعمال الإرهابية وآثارها التدميرية في المجتمع. وفي إشارة واضحة إلى قدرة المنظمات الإرهابية على تطويع وسائل الإعلام والاستفادة من ثورة الاتصالات المتقدمة في تنفيذ عملي لاجندتها ومخططاتها الإجرامية، إضافة إلى حضورها الفاعل على الانترنت وغيره من وسائط المعلوماتية للترويج لافكارها الهدامة، وتجنيد الشباب في صفوفها. الأمر الذي يؤكد بأن وسائل الإعلام أصبحت في يد

الإرهابيين، الذين بات بمقدورهم توجيه رسائل لها تأثير سلبي مباشر على الأفراد تمثل سلاحاً خطيرا لجميع المجتمعات.(٢٦)

٣_ المؤسسات التعليمية :

المؤسسات التعليمية تلازم الفرد منذ تنشئته وحتى مراحل متقدمة من عمره بداية من روضة الإطفال وصولآ الى اكمال التعليم العالي والحصول الى شهادة التخرج بشتى الإختصاصات ، وهذا يعني أن الفرد يقضي مايقارب نصف عمره داخل المؤسسات التعليمية . وهذا الوقت يعني الكثير من الدروس والعبر والتوجهات التي تنغرس في نفس فرد منذ الصغر عن طريق تأثير هذه المؤسسات التعليمية . ولكن للإسف بعض هذه المؤسسات تستغل إسمها ومنهاجها وتحوله الى منهاج تكفيري يحث على الإرهاب والتطرف كما نرى في بعض الدول العربية . إضافة الى ذكر وتمجيد شخصيات تكفيرية وإرهابية في داخل الكتب التعليمية ، وعند بلوغ الفرد على هكذا تنشئة خاطئة فلا شك من أنه سيحمل فكر متطرف وتكفيري دون علمه بما هو الصواب كونه نشيء على هكذا مناهج علماً منه ومن أسرته أن هذه المؤسسات هي أفضل المؤسسات التي تسمح للفرد بأن ينشيء بصورة صحيحة .

٤_ دور العبادة :

تتمثل دور العبادة بالجوامع والمساجد والمدارس الدينية، ولدور العبادة أهمية كبيرة في أرشاد الفرد وتوجيهه التوجه الصحيح وتمده بالمفاهيم والقيم الالهية السامية التي تبث روح المحبة والتسامح بين الناس ، الا ان بعض أصحاب الفكر المتطرف اخرجوا بعض دور العبادة عن دورها الحقيقي وجعلوها مكان لنشر فكرهم المتطرف حيث أن أصحاب هذا الفكر يحملون توجهات عقائدية وفكرية وتؤكد ما لديهم من قناعات ولايرغبون في التنازل عنها كما انهم غير مستعدين للمناقشة مع الأخرين فيها فالحقائق لديهم ليس لها الا وجه واحد وطريق الحياة ليس له الا مسار واحد في رؤيتهم (٢٧)وبما أن لرجال الدين أهمية كبيرة في المجتمعات الأسلامية وكون الأنسان يمتاز عن سائر الكائنات الحية بأن حركاته وتصرفاته أختياريه تؤثر في قيادة فكره وعقيدته لذا عمل أصحاب الفكر الضال الى توجيه طاقات الشباب الى هذا الفكر وأشد ذلك وأعضمه خطرآ هو التكفير والحكم بذلك على الأشخاص والجماعات والأنظمة دون فقه أو تثبيت أو أعتبار للضوابط الشرعيه حيث توجهوا الى تكفير الناس بغير برهان من كتاب الله ولا سنة رسوله ورتبوا على ذلك استباحة الدماء والأموال والأعتداء على حياة الناس والأمنين في مساكنهم والأعتداء على مصالحهم العامة فحصل بذلك فساد كبير في المجتمعات الأسلامية . (٢٨)

الخاتمة

في خاتمة بحثنا هذا لابد لنا من بيان اهم النتائج التي توصل اليها البحث وهي :

اولا : الاستنتاجات

انشغال السلطة الحاكمة بعد عام ٢٠٠٣ بمصالحهم الخاصة سبب في تراجع كبير في نظام الدولة على جميع الإصعدة وبذلك أصبح من السهل لمثل هكذا مجاميع السيطرة عليه وتدمير مادمروه .

كان للعوامل الإجتماعية والإقتصادية الدور الكبير في تنامي ظاهرة الإرهاب فعلى المستوى الإقتصادي فإن الفقر والبطالة لها دوراً كبيراً في تنامي هذهِ الظاهرة وحاجة الناس للعيش دفع الكثير منهم

للإنظمام الى هذه المجاميع بعد أغرائهم بالمال من أجل الأنظمام . يقابلها ضعف الدولة في توفير فرص للعاطلين مما يجعلهم يخضعون لهذهِ المجاميع والأنظمام مقابل المال من أجل أسرهم وأولادهم ولقمة العيش.

اما على المستوى الإجتماعي وماله من دور في تنامي هذه الظاهرة ، فالإسرة ،والعشيرة ، ودور التعليم ، ودور العبادة ، والإعلام دور مهم في نمو اجيال صحيحة أجيال واعية ومدركة لطبيعة هذه المجاميع والجهات الداعمة لهم ودوافع هذهِ المجاميع ولكن للإسف البعض من دور التنشئة هذهِ أستغلت أقرادها بشكل غير صحيح ولم تكتفي بذلك بل دفعتهم الى الإنظمام الى هذهِ المجاميع الإرهابية دون رغبة منهم وحتى لو كانت هناك رغبة فهي مبنية على جهل وأكاذيب أستخدمتها دور التنشئة هذهِ من أجل مصالحهم وغاياتهم .

ثانيا : التوصيات

توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وسد النقص المعيشي لما لهم من دور في تنامي الظاهرة وانحراف الشباب وانضمامهم الى هكذا مجاميع فالحد من هاتيين الظاهرتين سيقلل من نسبة تنامي الإرهاب في البلاد .

وضع رقابة من قبل الدولة على دور التنشئة الإجتماعية ووضع قوانيين تحذر بمعاقبة كل من يشجع أو يحرض على الانضمام أو حتى الإعتراف بهذه الظاهرة .

تعزيز الدور الأمني بشكل أكبر في جميع محافظات البلاد وتوصية الأهالي بالتعاون مع رجال الأمن للحد من هذه الظاهرة (ظاهرة الإرهاب) من أجل سلامتهم وسلامة البلاد.

الهوامش:

(١) صابر بلول ، السياسة الأقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ ، العدد الأول ، ٢٠٠٩، ص ٥٥٤.

(٢) فايز سارة ، الفقر في سوريا ، مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية ، ٢٠١١،ص٨

(٣) الأقتصاد العراقي عام ٢٠١٥ بين الواقع والطموح (حلقة ثقافية) ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الأستراتيجية ، كربلاء ، ٢٠١٦

(٤)- ندوة هلال جودة ، تحليل وقياس أتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠_٢٠٠٥ ، أطروحه دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦، ص١٢_١٣

(٥) Amendola, Nicola, Setting A Poverty Line For Iraq , Roma , 2009, P 200

(٦) اللجنة العليا الأستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق ، ٢٠١٠_٢٠١٤، ص ٨_٩.

(٧) مهدي محسن العلاق، وأخزان، الفقر وعلاقته بالعوامل الأجتماعية في العراق ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ص ٩١.

(٨) وزارة التخطيط ، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، التقرير الطبي للتنمية البشرية ، شباب العراق تحديات وفرص ،٢٠١٤،ص٥٤

(٩) خولة علي ، تأثير الأرهاب والعنف على الأطفال في العراق ، المؤتمر العلمي الثالث لدفاع عن حقوق الطفل ، وزارة العمل والشؤون الأجتماعية ، ٢٠٠٧، ص٤_٥.

(١٠) Abadie, Alberto, Poverty political Freedom and the Roots Of Terrorism, Cambridge,2004 , P4

(١١) صالح بن غانم السدلان ، أسباب الأرهاب والعنف والتطرف ، كلية الشريعة ، جامعة الأمام محمد بن مسعود، الرياض ، ص ٢٠.

(١٢) عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، ط١ ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٨٥، ص٢٦

(١٣) محمد فادي القرعان ، عبد الرحمن محمد ، قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سوريا ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ٣٥ ،العدد١١٣ ،٢٠١٣،ص١٤٢

(١٤) حامد عبيد حداد ، التحديات الأقتصادية للعراق بعد الأنسحاب الأمريكي ، دراسات أولية ، العدد الثاني والخمسون ، جامعة بغداد ،(بلا تاريخ)، ص ٦.

(١٥) التقرير العربي للأهداف الأنمائية للألفية ، القسم الأول ، ٢٠١٤ ، ص٨

(١٦) عبد الحسن جواد جيت ، دور المواطن العراقي وبعض المؤسسات الأجتماعية في مكافحة الأرهاب ، مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد ٢٠، العدد ٨٣ ، ٢٠١٣ ، ص٢٨٣_ ٢٩١.

(١٧) صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الأداري كمعوق لعمليات التنمية الأجتماعية والأقتصادية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص٣٧

(١٨) المصدر نفسه ،ص ٣٨.

(١٩) ياسر خالد بركات ، الفساد الأداري مفهومه ومظاهره وأسبابه (مع الأشارة الى تجربة العراق من الفساد)، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٦.

(٢٠)- مصطفى حميد ، الفساد المالي والأداري ونعكاساته على البطالة في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص١٠٩ .

(٢١) مناف مرزة نعمه السعدي ، الأبعاد الأقتصادية للإرهاب وأثره على التنمية في العالم العربي مع أشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢ ، ص٣٨_ ٣٩

(٢٢) دينا جواد ، الارهاب في العراق دراسة في الاسباب الحقيقة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤٣، جامعة بغداد ، (٢٠١١)، ص١٣٢

[٢٣] فكرت نامق العاني ، الأرهاب والسلوك الأرهابي المدخلات والعلاج ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، (بلا تاريخ) ، ص٤١.

[٢٤] عبد الحسين جواد حبيب ، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

[٢٥] باسم دحادحة ، العنف والإرهاب والأنتحار من منظور نفسي اجتماعي ، مركز الأرشاد الطلابي ، جامعة السلطان قابوس ، (بلا تاريخ)، ص ٣

[٢٦] هايل ودعان الرعجة ، الأعلام والأرهاب ، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي حول الارهاب في العصر الرقمي ، ٢٠٠٨ ، ص٣.

[٢٧] عقيلة هادي عيسى ،اسراء جواد ، الارهاب المعلوماتي وطرق مكافحته ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٦ ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٢

[٢٨] ليلى بن هدنة ، داعش والحرب الألكترونية ، جريدة البيان ، العدد ١٢٦٦٠ ، ٢٠١٥

المصادر

المصادر العربية

- الأقتصاد العراقي عام ٢٠١٥ بين الواقع والطموح (حلقة ثقافية) ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الأستراتيجية ، كربلاء ، ٢٠١٦
- باسم دحادحة ، العنف والإرهاب والأنتحار من منظور نفسي اجتماعي ، مركز الأرشاد الطلابي ، جامعة السلطان قابوس ، (بلا تاريخ)
- التقرير العربي للأهداف الأنمائية للألفية ، القسم الأول ، ٢٠١٤
- حامد عبيد حداد ، التحديات الأقتصادية للعراق بعد الأنسحاب الأمريكي ، دراسات أولية ، العدد الثاني والخمسون ، جامعة بغداد ،(بلا تاريخ)
- خولة علي ، تأثير الأرهاب والعنف على الأطفال في العراق ، المؤتمر العلمي الثالث لدفاع عن حقوق الطفل ، وزارة العمل والشؤون الأجتماعية ، ٢٠٠٧
- صابر بلول ، السياسة الأقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ ، العدد الأول ، ٢٠٠٩
- صالح بن غانم السدلان ، أسباب الأرهاب والعنف والتطرف ، كلية الشريعة ، جامعة الأمام محمد بن مسعود، الرياض
- صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الأداري كمعوق لعمليات التنمية الأجتماعية والأقتصادية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩٤
- عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، ط١ ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٨٥
- عبد الحسن جواد جيت ، دور المواطن العراقي وبعض المؤسسات الأجتماعية في مكافحة الأرهاب ، مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد ٢٠، العدد ٨٣ ، ٢٠١٣
- عقيلة هادي عيسى ،اسراء جواد ، الارهاب المعلوماتي وطرق مكافحته ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٦ ، ٢٠١٠ .
- فايز سارة ، الفقر في سوريا ، مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية ، ٢٠١١
- فكرت نامق العاني ، الأرهاب والسلوك الأرهابي المدخلات والعلاج ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، (بلا تاريخ)
- اللجنة العليا الأستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق ، ٢٠١٠_٢٠١٤
- ليلى بن هدنة ، داعش والحرب الألكترونية ، جريدة البيان ، العدد ١٢٦٦٠ ، ٢٠١٥
- محمد فادي القرعان ، عبد الرحمن محمد ، قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سوريا ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ٣٥ ،العدد١١٣، ٢٠١٣

- مصطفى حميد ، الفساد المالي والأداري ونعكاساته على البطالة في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤
- مناف مرزة نعمه السعدي ، الأبعاد الأقتصادية للإرهاب وأثره على التنمية في العالم العربي مع أشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢
- مهدي محسن العلاق، وأخزان، الفقر وعلاقته بالعوامل الأجتماعية في العراق ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء
- ندوة هلال جودة ، تحليل وقياس أتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠_٢٠٠٥ ، أطروحه دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦
- هايل ودعان الرعجة ، الأعلام والأرهاب ، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي حول الارهاب في العصر الرقمي ، ٢٠٠٨
- وزارة التخطيط ، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، التقرير الطبي للتنمية البشرية ، شباب العراق تحديات وفرص ،٢٠١٤
- ياسر خالد بركات ، الفساد الأداري مفهومه ومظاهره وأسبابه (مع الأشارة الى تجربة العراق من الفساد)، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٦ .

- المصار الاجنبية

- Abadie, Alberto, Poverty political Freedom and the Roots Of Terrorism, Cambridge,2004 , P4
- Amendola, Nicola, Setting A Poverty Line For Iraq , Roma , 2009, P 200